

CD/PV.930
12 June 2003

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثلاثين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس، ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، الساعة ١٥/١٠

(إسرائيل)

السيد يعقوب ليفي

الرئيس:

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٣٠ لمؤتمر نزع السلاح.

وتتضمن قائمة المتحدثين خلال هذه الجلسة العامة الممثلين التالي ذكرهم: ممثلة كينيا، السفيرة أمينة محمد للإدلاء ببيان عام؛ وممثل النرويج، السيد كييتل بولسن الذي سيتحدث عن الأسلحة الصغيرة والخفيفة؛ وممثل أستراليا، السفير مايك سميث للحديث عن أسلحة الدمار الشامل والإرهاب؛ وممثل المملكة المتحدة، السفير ديفيد بروتشر بشأن التحقق من نزع السلاح؛ وممثل الأرجنتين، السيد مارشيلو فالي فونروج للإدلاء ببيان عام.

وأعطي الكلمة الآن لممثلة كينيا، سعادة السفيرة أمينة محمد.

السيدة محمد (كينيا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أهنيئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونحيط علماً بأنكم تقلدتم منصب الرئاسة في وقت صعب. فقد شهد المؤتمر شبه جمود خلال خمسة أعوام. وتعتبر المسائل موضع الخلاف في غاية التعقيد. وفي الواقع، استحال حتى الآن حلها في هذا المحفل. ولذا، لا نطمح أكثر مما ينبغي ولا نتوهم بشأن المهمة المطروحة أمامكم بيد أننا ما زلنا على استعداد للنظر في أفكار جديدة.

ولا يخفى على أحد في الأوساط الدبلوماسية في جنيف ما تتمتعون به من مهارات وقدرات وروح عملية. لذا فإننا واثقون أن زمام المؤتمر في يد أمينة حقاً في ظل رئاستكم بفضل خبرتكم. ويود وفد بلدي أن يعرب عن كامل تأييده لكم وتعاونيه التام معكم.

وكما هو معروف، لم يتمكن المؤتمر من الاتفاق على برنامج عمل خلال السنوات الخمس الماضية. وقد اقترحت عدة مبادرات خلال هذه الفترة. وكان العديد منها جديراً بالاهتمام ولكن لم يحظ أي منها بتوافق الآراء للأسف. كما سعى أسلافكم جاهدين إلى الخروج من هذا المأزق. ومن دواعي الأسف أن هذه الجهود لم تثمر ثراً جماً.

وأود أن أعبر مجدداً عن قلق وفد بلادي لتواصل هذه الحالة من الجمود في المؤتمر. وقد دعا وفد بلدي وغيره من الوفود جميع الأعضاء إلى التحلي بالمرونة في مختلف المناسبات كوسيلة لمساعدة المؤتمر على التغلب على المصاعب والخروج من المأزق والمضي قدماً. ولهذا السبب، أود اليوم أن أكرر دعمنا للمبادرة الأخيرة أي لاقتراح السفراء الخمسة. ويتناول الاقتراح قضايا مدرجة في جدول أعمال المؤتمر على نحو متوازن إلى حد ما. وهو عبارة عن مبادرة جماعية. لذا، فإنه يبشر بسبل جديدة وأكثر إبداعاً للتعاون في هذا المحفل. ويتسم بالمرونة الغالية علينا وبما أن السفراء الخمسة أنفسهم دعوا إلى تكييف التعليقات والاقتراحات التي نأمل أن تزيد المبادرة ثراءً وأبدوا استعدادهم لمباشرة ذلك، نتوقع أن تعرض الجهات غير الراضية بالمبادرة اقتراحات ملموسة. ويأمل وفد بلدي أن تستمروا في المشاورات بشأن هذا الاقتراح بهدف التوصل إلى توافق الآراء.

في الأسبوع الماضي، لفت انتباهي بيان سفير فرنسا، السيد دولا فورتييل، ولا سيما الفقرة المتعلقة باعتماد النصوص الخمسة الرامية إلى تعزيز الأمن الدولي والفقرة المشيرة إلى التزام مجموعة البلدان الثمانية في إطار خطة

العمل من أجل أفريقيا، بالتعاون الوثيق في مجالات إزالة الألغام والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتوطيد أمن الإنسان.

ويولي وفد بلدي اهتماماً كبيراً لمجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بوجه خاص نظراً إلى أن كينيا كانت عضواً في الفريق الأساسي المعني بوسم الأسلحة الصغيرة وتتبعها الذي أنشأته فرنسا وسويسرا. وتكتسي إزالة الألغام أيضاً أهمية قصوى بالنسبة إلى كينيا وبلدان منطقتنا. وقد كانت كينيا نشيطة جداً في معالجة مسألة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى ومسألة إزالة الألغام. وفي الواقع، من المزمع أن تستضيف كينيا المؤتمر الاستعراضي الأول في العام المقبل كما قد يعلم الجميع جيداً.

لذا، يتطلع وفد بلدي إلى أن تعمل الدول الأعضاء في مجموعة البلدان الثمانية على الانتقال من القول إلى الفعل.

وختاماً، نؤيد مشاركة المجتمع المدني في أعمال المؤتمر ونعتقد، على غرار غيرنا، بأن هذا الأمر سيساهم في النهوض بأعمالنا. ونرجو أن تواصلوا التقدم الذي أحرزته سلفكم، سفيرة آيرلندا ماري ويلان، التي استهلّت المناقشات بشأن هذا الموضوع. ومن جانبنا، نحن على استعداد للمساهمة في هذا الصدد.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أود أن أشكر الزميلة، سفيرة كينيا المحترمة، على بيانها الوجيه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهتها إلى شخصي. وأعطي الآن الكلمة لممثل النرويج، السيد بولسن.

السيد بولسن (النرويج) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، إذ يتناول وفد بلدي الكلمة لأول مرة تحت رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم هذه المهمة المليئة بالتحدي. وإننا على استعداد لمؤازرتكم في كل ما تبذلونه من جهود لإخراج مؤتمر نزع السلاح من المأزق مما سيتطلب بذل كل ما تتحلون به من مهارات دبلوماسية مميزة بل أكثر من ذلك ربما.

وفي هذه المناسبة، أود أن أطلع المؤتمر على المبادرة المشتركة بين هولندا والنرويج بشأن الخطوات الإضافية لتعزيز التعاون الدولي في مجال منع السمسرة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحتها والقضاء عليها.

فبدعوة من حكومتي هولندا والنرويج، اجتمع خبراء من ٢٧ حكومة، والأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ومؤسسات البحث في أوسلو من ٢٢ إلى ٢٤ نيسان/أبريل من العام الجاري لبحث النهج المحتملة لضمان فعالية عمليات مراقبة أنشطة السمسرة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وكان الغرض من مؤتمر أوسلو إذاً النهوض بأحد العناصر الرئيسية لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه.

وكانت المناقشات في أوسلو ثرية ومستفيضة. ومع التسليم بدور السماسرة الشرعي في التجارة في الأسلحة بصورة قانونية، لفت الانتباه إلى أن السمسرة غير المشروعة تشكل تحدياً خطيراً عبر تحويل مسار الأسلحة

الصغيرة إلى الاتجار غير المشروع فيها وتفادي عمليات الدول لمراقبة نقل الأسلحة والخطر المفروض على الأسلحة من جانب مجلس الأمن. وشدد أيضاً على ضرورة تعزيز التفاهم بشأن العناصر الرئيسية لضمان فعالية عمليات المراقبة مع حفظ المرونة من أجل التوفيق بين الاختلافات في الحالات الوطنية والسياقات والأعراف القانونية.

ونظر المؤتمر في عناصر تنظيم نموذجي بشأن أنشطة السمسرة في الأسلحة الصغيرة، بالاعتماد على تبادل المعلومات ومشاطرة الخبرات الوطنية والإقليمية وأفضل الممارسات البارزة. وتشمل بعض المسائل التي ينبغي إنعام النظر فيها سبل إدراج مراقبة السمسرة في الأسلحة في أنظمة أوسع للمراقبة الوطنية لعمليات نقل الأسلحة وتنظيم الأنشطة الأساسية للسمسرة في الأسلحة وتيسير الوسائل الملائمة للحصول على معلومات عن السماسرة وصفقات السمسرة في الأسلحة، منعاً لأنشطة السمسرة غير المشروعة.

وبحث المؤتمر أيضاً مسائل رئيسية مثل الترخيص بأنشطة السمسرة في الأسلحة الصغيرة والتسجيل والاستخدام النهائي والتوثيق والولاية القضائية خارج الإقليم والتجريم والعقوبات والإنفاذ.

وركّز على ضرورة توطيد التعاون الدولي لمراقبة أنشطة السمسرة في الأسلحة الصغيرة، ولا سيما في مجالات مثل تنسيق إجراءات مراقبة السمسرة والامتثال وإنفاذ القانون.

وعُدَّ إنشاء مراكز اتصال وطنية بشأن السمسرة أداة مهمة لتعزيز التعاون الدولي الفعال. ودعا أيضاً العديد من المشاركين في مؤتمر أوصلو إلى وضع آليات دولية وإقليمية لتبادل المعلومات. وينبغي أيضاً توسيع نطاق الاستعانة بالآليات الراهنة كالمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومنظمة الجمارك العالمية.

ويتضح أن من الضروري اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز التعاون الدولي في مجال منع السمسرة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة ومكافحتها والقضاء عليها. وتعترم النرويج وهولندا عرض هذه المسألة ومن ذلك تنظيم ندوة على هامش الاجتماع الأول الذي يعقد مرة كل سنتين بشأن تنفيذ برنامج العمل والمزمع عقده في وقت لاحق خلال هذا الصيف في نيويورك.

وقد أثبت برنامج عمل الأمم المتحدة أهميته. وأثيرت مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع المؤسسات الدولية الرئيسية مثل الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة وفي المؤسسات الإقليمية ولا سيما ضمن مجموعة البلدان الثمانية.

وندرج جميعاً الأهمية الكبرى لتناول القضايا المتعلقة بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. غير أن معظم النزاعات المسلحة التي نشبت منذ نهاية الحرب الباردة استخدمت فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة حصراً تقريباً. وعلى شاكلة الألغام الأرضية، تسبب هذه الأسلحة آلاماً بشرية شديدة كل يوم وفي جميع أنحاء العالم. ويزداد باستمرار المخزون العالمي من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي يبلغ ما يناهز ٥٠٠ مليون سلاح. ويحصل تجار المخدرات والإرهابيون والجيوش المتمردة على هذه الأسلحة عن طريق الاتجار غير المشروع.

إن التصدي لهذه المشكلة ليس واجباً لترع السلاح فحسب. إنه واجب إنساني وسياسي إذا أردنا تحقيق السلام والأمن بصفة دائمة.

وأهنيئ السفير إنوغوتشي على جهودها المتواصلة لضمان استخلاص استنتاجات إيجابية من المؤتمر القادم المزمع عقده في نيويورك. وأؤكد تأييد وفد بلدي التام لها.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل النرويج على تقريره عن مبادرة تكتسي أهمية كبرى وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى شخصي. وأعطي الآن الكلمة لممثل أستراليا، السفير مايك سميث.

السيد سميث (أستراليا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أهنيئكم على تعيينكم رئيساً لهذا المؤتمر وأعرب لكم عن أطيب تمنياتي. وأؤكد تعاون وفد بلدي التام معكم سعياً إلى إحراز التقدم في أعمال المؤتمر خلال ولايتكم.

وأتناول الكلمة اليوم لتقديم تقرير موجز عن المنتدى الإقليمي الأول لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن إدارة عواقب هجوم إرهابي تُستخدم فيه أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو إشعاعية. عقدت حلقة العمل المشتركة بين أستراليا وسنغافورة في داروين من ٣ إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وانبثقت عن مبادرة من معالي وزير الخارجية الأسترالي، السيد أليكساندر داونر، خلال الاجتماع الوزاري لمنتدى الرابطة الإقليمي الذي عقد في تموز/يوليه من العام الماضي في إطار مجموعة التدابير الجديدة لمكافحة الإرهاب.

وركزت حلقة العمل على تحديد استراتيجيات للتعاون العملي في حال شن هجوم تُستخدم فيه أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو إشعاعية وجمعت خبراء في مواجهة حالات الطوارئ والدفاع المدني وإنفاذ القانون ومسؤولين في الشؤون الخارجية والدفاع من ١٧ بلداً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ - أستراليا، وبروني، وكمبوديا، وكندا، والصين، والهند، وإندونيسيا، واليابان، ولاوس، وماليزيا، ونيوزيلندا، وبابوا غينيا الجديدة، والفلبين، وسنغافورة، وروسيا، وتايلند، والولايات المتحدة، وفييت نام. وحضرها أيضاً ممثلو الأمم المتحدة والمركز الآسيوي للتأهب للكوارث.

وشمل الاجتماع بياناً أدلى به نائب حاكم بالي بشأن عملية الانتعاش بعد الهجمات الإرهابية التي شنت في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وعرضاً قدمه مستشفى داروين عن مواجهته لعملية الإجلاء الطبي الواسعة النطاق التي أعقبت الهجوم.

وأرست حلقة العمل القاعدة لمواصلة الحوار الإقليمي والخطوات العملية للتعاون الإقليمي في مجالات المواجهة الرئيسية. وعلى وجه الخصوص، تم تحديد القدرات الإقليمية في مجال البحث والإنقاذ في المدن وإدارة الانهيار الهيكلي والقدرة على مواجهة الهجمات التي تُستخدم فيها أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو إشعاعية. وشملت هذه القدرات الخبرة ومرافق العلاج الطبي والتطهير وتحقيق الطب الشرعي.

وسيعرض موجز عن النتائج من إعداد الرؤساء المشاركين على الوزراء المشاركين في الاجتماع الوزاري السنوي للمنتدى الإقليمي للرابطة في بنوم بنه في ١٨ حزيران/يونيه.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل أستراليا الموقر على تقديم تقرير عن موضوع من قضايا الساعة ويعيننا جميعاً وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى شخصي أيضاً. وأعطي الآن الكلمة لممثل المملكة المتحدة، السفير ديفيد بروتشر.

السيد بروتشر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن سرورنا لتولي إسرائيل رئاسة مؤتمر نزع السلاح للمرة الأولى. ولا أستطيع أن أقول إنني أغبطكم على سعيكم إلى دفع أعمال المؤتمر قدماً فيما يتعلق بالمسائل الصعبة التي تصارع معها خلال عدة سنوات غير أنني أؤكد لكم تأييد وفد بلدي لجهودكم المبذولة لإحراز التقدم وتعزيز الاستفادة من المنبر الذي يتيح مؤتمر نزع السلاح.

وقد شجعت الوفود على عدم تفويت الفرصة المتاحة لها خلال الجلسات العامة للإدلاء ببيانات متعلقة بالقضايا المدرجة في جدول أعمالنا. وأود اغتنام هذه الدعوة اليوم لإطلاع المؤتمر على معلومات عن الأعمال المتعلقة بترع السلاح النووي التي اضطلعت بها المملكة المتحدة. وقد يثير هذا الأمر بوجه خاص اهتمام زملائنا الذين لم يتمكنوا من حضور الاجتماع الثاني الأخير للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

لقد أعربت المملكة المتحدة في عدة مناسبات عن التزامها بالهدف السامي المشترك المتمثل في القضاء على الأسلحة النووية على الصعيد العالمي. وخلال المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، حددنا ثلاثة مجالات متصلة بتدابير مراقبة الأسلحة النووية وتحقيق هذا الهدف. وهذه المجالات هي: القدرة على التحقق من أن الدول لا تختبر الأسلحة النووية ولا تنتج مواداً انشطارية للأسلحة النووية وأنها قلصت الرؤوس الحربية النووية ودمرتها وتخلصت من المواد الانشطارية المنبثقة عنها على نحو سليم.

وتلتزم المملكة المتحدة التزاماً راسخاً بهذه المجالات الثلاثة برمتها وتجسد التزامها بالمجالين الأولين عبر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وإن كان من دواعي أسفنا ألا يدخل أي من هاتين المعاهدتين حيز النفاذ في المستقبل القريب، فإننا نفترض أن تتواصل مراعاة وقف التجريب الاختياري ونحث الآخرين على الانضمام إلينا في إطار وقف اختياري للإنتاج بغية إضفاء صبغة عالمية عليه.

وفيما يتعلق بالمجال الثالث، عملت المملكة المتحدة على التحقق من الترتيبات المستقبلية لتقليص مخزونات الأسلحة النووية والقضاء عليها في نهاية المطاف. وركز البرنامج حتى الآن على التحقق من الرؤوس الحربية ومقوماتها. وقد تساءلنا عما إذا كان من الممكن التحقق من وجود رؤوس حربية نووية في أحد المواقع دون الكشف عن معلومات حساسة بشأن التصميم مما يخل بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبينت الدراسات أن من الممكن إجراء كشف خارجي للمواد الانشطارية والرؤوس الحربية. ورغم أن النظر في هذه المواد عن كثب

ضروري في الغالب إلا أنه يمكن تقدير عدد الرؤوس الحربية داخل الحاويات من الخارج. وهذا نبأ سار إذ يعني أن التحقق ممكن. وفي الوقت ذاته، لا بد من إيلاء العناية اللازمة لتجنب تقديم بيانات يمكن من خلالها استخدام معلومات التصميم لأغراض "الهندسة العكسية".

وتنظر المملكة المتحدة أيضاً في جوانب أخرى من التحقق. ونهدف إلى تطوير معارف متصلة بالتحقق من أي ترتيب دولي لسحب الرؤوس الحربية النووية وتدميرها والتخلص من محصلة المواد الانشطارية الفائضة. وسيواصل هذا العمل وننتقل إلى إعداد تقرير مؤقت آخر من المزمع مشاطرته مع الوفود المشاركة في مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٤. وفي انتظار ذلك، أطلب تعميم وثيقة بحث المملكة المتحدة بشأن هذا الموضوع على الجميع بوصفها وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

وإني أدرك إدراكاً تاماً أن المملكة المتحدة قطعت شوطاً كبيراً في أعمالها المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح السنوي ضمن مؤتمر نزع السلاح. ومع ذلك، لو تسنى لنا مواصلة العمل المستهل في عام ١٩٩٨ بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، لكننا اتخذنا الآن تلك الخطوة التالية الأساسية. لم تعطل أعمالنا لافتقارنا إلى الجهود اللازمة. وأود أن أعرب عن تقديري الخاص للرؤساء الخمسة السابقين لما بذلوه من جهود مضيئة. ولا تعتزم المملكة المتحدة تقديم أي تعديلات على اقتراحهم. وللأسف، لا أعتقد أنه سيأتي دوري في تولي رئاسة هذا المؤتمر. غير أنني أتصور أن الرؤساء السابقين واللاحقين سيستمرون في تزويد المؤتمر بمشورتهم وإلهامهم ودعمهم على غرار ما فعل السفراء دميري، وفيغا، ولينت، وسالاندر ورئيس.

وختاماً، كلي ثقة أن المؤتمر سيتفق على برنامج عمل. وفي الواقع، اتضح لمعظمنا خلال عدة سنوات ما ينبغي إدراجه في هذا البرنامج. ولا ينبغي أن نكف عن بذل الجهود للتوصل إلى توافق في الآراء لمجرد وجود مصاعب. ولا يكمن سر التوصل إلى اتفاق هنا في جنيف، غير أنه لن يتسنى كذلك توفير الزخم اللازم للتوصل إلى هذا الاتفاق ما لم يتول أحد من هنا هذا الأمر. ولا تستطيع المملكة المتحدة قيادة هذا العمل إلا أننا نتعهد بدعم أي شخص قادر على ذلك. وما نحتاجه الآن هو عملية جديدة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سعادة السفير بروتشر على عرضه الشامل والمناسب الذي يستجيب - كما ذكرتكم في فقرتكم الثانية - للاقتراح المقدم بأن تدلي الوفود ببيانات متصلة بالقضايا المدرجة في جدول أعمالنا. وأود مجدداً أن أشجع الوفود على تناول الكلمة في الأسابيع القادمة لمعالجة قضايا مثل التي نوقشت اليوم وفي الأسبوع الماضي. ويسرني الآن أن أعطي الكلمة لممثل الأرجنتين، السيد مارشيلو فالي فونروج.

السيد فالي فونروج (الأرجنتين) (الكلمة بالإسبانية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنيكم على تعيينكم رئيساً للمؤتمر وأن أعرب عن تقديري للطريقة التي تديرون بها أعمالنا. وسأتناول اليوم مسألة الألغام المضادة للأفراد.

أول أمس، أي في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وفي سياق الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، التي عقدت في سانتياغو، بشيلي، وقعت الأرجنتين ومنظمة الدول الأمريكية اتفاقاً بشأن التعاون

والمساعدة التقنية من أجل تنفيذ خطة ترمي إلى تدمير الألغام المضادة للأفراد المخزنة في مستودعات الذخيرة لقواتنا المسلحة. وبتنفيذ هذا الاتفاق وبمساعدة منظمة الدول الأمريكية وكندا، ستمكن الأرجنتين من الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في اتفاقية أوتواوا بحلول الأجل المتفق عليه وهو آذار/مارس ٢٠٠٤.

وتنص الاتفاقية في المادة ٤ على أن تتعهد كل دولة طرف بتدمير جميع مخزونات الألغام المضادة للأفراد الموجودة في حيازتها أو أن تعمل على تدميرها في غضون أربع سنوات ابتداء من تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة لتلك الدولة. وبموجب أحكام الاتفاقية يجب على الأرجنتين أن تضع خطة لتدمير مخزونات الألغام المضادة للأفراد قبل ١ آذار/مارس ٢٠٠٤. وفي المناسبة ذاتها، دعا وزير خارجية الأرجنتين السيد رافاييل بيبلسا إلى التعاون دولياً من أجل تعبئة الموارد وتقديم المساعدة التقنية لتمكين الدول من التقدم في مجال تدمير مخزونات الألغام المضادة للأفراد وأكد من جديد نية حكومة الأرجنتين مواصلة العمل من أجل استتباب الأمن، وبناء الثقة، ومراقبة الأسلحة، والتزام الشفافية ونزع السلاح.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على تناول موضوع هام جداً وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى شخصي.

هل يود أي وفد آخر أن يتناول الكلمة في هذه المرحلة؟ لا أحد يود ذلك على ما يبدو. وبذلك ينتهي عملنا اليوم.

ستُعقد الجلسة العامة القادمة يوم الخميس ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠ في هذه القاعة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥

— — — —